تجاوز مرفوض ومحاولة بائسة لإقحام الكويت بالخلاف الخليجي رغم وقوفها على الحياد

استنكار ورفض نيابي لإساءة مذيعة في «العربية» للكويت

صلاح خورشيد

د.عبدالكريم الكندري

رياض العدساني

د.حمود الخضير

طلال الجلال

عمر الطبطبائي

د.عادل الدمخي

عبدالوهاب البابطين

سلطان العبدان

موجة من الاستنكار النيابي والرفض القاطع لما بدر من مذيعة في قناة العربية الاخبارية من أساءة وتعمد اقحام الكويت في قضية لا تمت لها بصلة، حيث اعتبر النواب ان هذا التصرف هو تجاوز مرفوض يستوجب الرد من الحكومة ومحاولة بائسة لإقحام الكويت بالخلاف الخليجي رغم وقوفها على الحياد. وقال النواب في تصريحات صحافية ان ما حدث هو تجاوز على الأخلاق المهنية الإعلامية ومحاولة لضرب أسفين الفتنة وتوسيع نطاق الخلاف الذي ضرب منظومتنا الخليجية. وأضاف النواب ان الكويت مستمرة بالقيام بدورها لحل الخلاف الخليجي ولم الشمل ولن يثنيها هرج الصغار وصناع الفتن، مشددين على ان هذه الحادثة لا تخدم المساعي الجدية الرامية الى رأب الصدع بين الأشقاء الخليجيين.

فراج العربيد

وفي البداية، قال رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية النائب د.عبدالكريم الكندري ان اقحام قناة العربية للكويت بشكل وقح بموضوع لا يمت لنا بأي صلة هو تجاوز مرفوض يستوجب الرد من الحكومة ومحاولة بائسة لاقحام الكويت بالخلاف الخليجي رغم وضوح موقفنا منه منذ البداية «وشكرا للمواطنين لتصديهم كالعادة لمثل هذه التجاوزات ولا عزاء للصمت الحكومي».

من جانبه، بين النائب خالد العتيبي ان ما فعلته قناة العربية بإقحام الكويت بقضية ليس لها شأن بها هي بمنزلة تجاوز في الأخلاق المهنية الإعلامية ومحاولة لضرب أسفين الفتنة وتوسيع نطاق الخلاف الذي ضرب منظومتنا الخليجية. وأضاف العتيبي ان الإعلام رسالة ومهنية، لوثتها قناة العربية وعلى الحكومة أن ترد على هذه المهاترات الصبيانية.

من جهته، أشار النائب عبدالوهاب البابطين الى ان هذه ليست اساءة فقط بل وقاحة تعكس تربية الشخص وأخلاقه و«قدر الكبار أن يكونوا كبارا وقدر الصغار بقاؤهم بالقاع بسفالتهم».

وأكد البابطين استمرار الكويت بالقيام بدورها في محاولات حل الخلاف الخليجي ولم الشمل ولن يثنيها هرج الصغار صناع الفتن، مبينا ان «الكف عن شتم اللئيم تكرما أضر له من شتمه حين يشتم».

بدوره، قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد ان ما فعلته إحدى القنوات الاخبارية بحق الكويت والكويتيين غير مبرر ومرفوض جملة وتفصيلا، ولا يخدم المساعي الجدية الرامية الى رأب الصدع بين الأشقاء الخليجيين، وعلى وزارتي الخارجية والإعلام اتخاذ الإجراءات الديبلوماسية والقانونية حيالها.

وقال النائب فراج العربيد ان مذيعة قناة العربية تعزز نهج الانفلات اللاتربوي الذي بات بعض العرب والخليجيين يرمون به الكويت بسبب سياستها المتزنة والحكيمة في نبذ الخلافات بين الأشقاء، وعلى إدارة «العربية» محاسبة هذه المذيعة ووقف سياستها غير المهنية ضد من علموها الإعلام.

من جهته، قال النائب رياض العدساني: اليوم «امس» ألغيت مداخلتي بنشرة أخبار قناة العربية وذلك بسبب المساس الذي وقع على بلدي الغالي وإقحام الكويت في قضية لا شأن لها فيها متعلقة بأسعار الخمور والعياذ بالله، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

وفي هذا السياق، قال النائب فيصل الكندري ان خروج المذيعة في قناة العربية عن العرف الإعلامي والحديث عن الدولة الشقيقة ومن ثم الكويت بأسلوب مستفز ووقح يلزم قناة العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها فضلا عن اتخاذ الأجهزة الحكومية في الكويت اجراءاتها لمحاسبة كل من يتجرأ على ذكر اسم الكويت بسوء.

واستنكر النائب طلال الجلال ما قامت به قناة العربية من اقحام الكويت في قضية ليست طرفا بها والإساءة لها.

وطالب الجلال الجهات الرسمية باتخاذ الاجراءات اللازمة، مؤكدا أن الكويت تقف على مسافة واحدة من جميع الدول الخليجية، ونتشرف بعلاقتنا القوية مع اشقائنا السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، مشددا على دعم جهود صاحب السمو الامير البلاد في توحيد الصف ورأب الصدع بين الأشقاء.

وفي السياق ذاته، قال النائب د.حمود الخضير ان اقحام الكويت والكويتيين في موضوع سخيف من قبل إحدى القنوات العربية لا مبرر له وهو استفزاز يتطلب من الجهات الرسمية اتخاذ الاجراءات القانونية التي يجب ان يسبقها اعتذار رسمي من القناة.

وقال النائب عمر الطبطبائي ان تطاول «العربية» على الكويت مرفوض جملة وتفصيلا.

من جهة قال النائب د.عادل الدمخي ان اساءة العربية للشعب الكويتي لن تثني الكويت عن المضي في طريق توحيد الخليج.

«الإعلام»: نرفض إقحام الكويت في قضايا لا دخل لها فيها

أعربت وزارة الإعلام عن رفضها لإقحام الكويت بقضايا إعلامية لا دخل لها فيها، مشيرة إلى أن ما قامت به مذيعة قناة «العربية» يحمل إساءة بالغة غير مقبولة تجاه الكويت وشعبها. وأكدت الوزارة في بيان صحافي أصدرته أمس أن الكويت سعت وتسعى دائما إلى وحدة الموقف الخليجي وتجاوز الخلاف بين الأشقاء، كما دعت دائما إلى وقف الحملات الإعلامية لما تمثله من مساس بالعلاقات الأخوية بين أبناء دول المجلس وتأثير سلبي مباشر على روح تلك العلاقة. وأشارت الى حرص الكويت على النأي بنفسها عن أن تكون طرفا في تلك الحملات، وشددت على أنها قد قامت باتخاذ إجراءاتها الداخلية المعتادة بالتواصل مع المسؤولين في قناة العربية ومكتبها في الكويت وطالبتها بتصحيح الخطأ وتداركه فورا. وأكدت الوزارة في الوقت ذاته على أن الكويت تحترم حرية التعبير والعمل الإعلامي المهني، لاسيما الذي يسعى إلى تقريب وجهات النظر وتحقيق وحدة الصف الخليجي.

خالد العتيبي

«الوحدة الدستورية» تبارك للحكومة الإنجاز في القبض على الخلية «الإخوانية»

يعقوب الصانع

قال رئيس كتلة الوحدة الدستورية «كود» النائب والوزير السابق يعقوب الصانع إن الكتلة تابعت البيان الذي صدر من وزارة الداخلية بشأن قيامها بضبط شبكة إرهابية تتبع تنظيم الإخوان المسلمين صدر بحقهم أحكام قضائية وصلت إلى خمسة عشر عاما من قبل القضاء المصري، وتابعت أيضا البيانات والتصريحات التي انتقدت بيان وزارة الداخلية، وإذ تؤكد الكتلة الآتي:

كل منتسبي الكتلة من أصحاب الاختصاص القانوني أكدوا صحة الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية سواء من الناحية التنفيذية أو من ناحية البيان الذي صدر منها، فأصحاب الاختصاص المحترفون يعلمون جيدا كيفية التعاون الأمني والقضائي الذي سطر بموجب الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، وردا على أصحاب الهوى من جماعة الإخوان المسلمين فإن التنسيق الأمني وأخذ الأقوال لتبادل المعلومات أو طلب الإنابات القضائية أو تبادل تسليم المحكوم عليهم فهو أساسه الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم ولا يمس بالسيادة الكويتية لا من بعيد أو قريب، أما الاستهجان من بيان وزارة الداخلية لأنهم نسبوا هذه الخلية إلى تنظيم الإخوان المسلمين فثابت من البيان ذاته اعتراف المتهمين بانتمائهم لهذا التنظيم والأعمال الإجرامية التي قاموا بها، أي أن الاعترافات لم تكن وليدة التحريات المصرية وإنما جاءت حسب البيان من خلال اعترافات المتهمين، اذ التحقيق مع هؤلاء الهدف منه معرفة من تعاون وسهل دخولهم وهو يعلم ان عليهم أحكاما قضائية وهل يقف الأمر على التسهيل أم أن هناك خلايا نائمة في الكويت تساعد على إتيانهم في الأعمال الإجرامية، وبهذا يكون البيان أصاب كبد الحقيقة، وعليه فإن كتلة الوحدة الدستورية تبارك لسمو رئيس الوزراء وحكومته هذا الإنجاز وتشد من يد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية على فطنته وفطنة رجاله الأكفاء وتشيد بهذه اليقظة والتعاون الأمني الذي يكون لمصلحة البلدين وفي ذات الوقت على الحكومة أن تعي خطر هذه الجماعة.

وتبتعد كليا عن عقد الصفقات السياسية معهم، وأخيرا فإننا في كتلة الوحدة الدستورية نعتبر أن امن الكويت خط احمر لا يمكن الاقتراب منه وهذا ما جاء في بياناتنا السابقة.

اللهم أدم علينا نعمة الأمن والأمان والسلام في ظل راعي نهضتنا أميرنا الغالي الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.

عبدالله: من المسؤول عن تعطيل تطبيق قانون ذوي الإعاقة؟

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، قال في مقدمته: نمى إلي علمي قيام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بتعطيل تطبيق الفقرة الثانية من المادة 39 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق ذوي الإعاقة التي تنص على (....، كما يستحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولدا أو زوجا من ذوي الإعاقة إجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من إجازاته الأخرى إذا كان مرافقا للمكلف برعايته للعلاج في خارج أو داخل الكويت وفقا لما تقرره اللجنة الفنية المختصة).

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما أسباب عدم استقبال الطلبات الخاصة بحق الموظف أو الموظفة ممن يرعى ولدا أو زوجا من ذوي الإعاقة إجازة خاصة بمرتب كامل وما تكشف إذا كان مرافقا للمكلف برعايته للعلاج في خارج أو داخل الكويت وفقا لما تقرره اللجنة الفنية المختصة؟ وما مبرر اللجنة المختصة بإيقاف تطبيق القانون لطالبيها؟

2ـ متى ستقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بالبدء باستقبال طلبات الإجازات الطويلة والبت فيها؟

3ـ من المسؤول عن تعطيل تطبيق بنود قانون ذوي الإعاقة المتعلق بمنح إجازات خاصة للموظف أو الموظفة ممن يرعى معاقا؟

وهل ستتم محاسبته أم أن هذا الأمر نتيجة قرار صادر من مدير الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟

3 نواب يضعون شروطاً لمن يتولى جهاز متابعة الأداء الحكومي

محمد الدلال

صفاء الهاشم

أسامة الشاهين

قدم النواب محمد الدلال واسامة الشاهين وصفاء الهاشم الاقتراح بقانون في شأن جهاز متابعة الأداء الحكومي ونصت مواده على ما يلي:

مادة 1

ينشأ بمجلس الوزراء جهاز يسمى «جهاز متابعة الأداء الحكومي» يشرف على أعماله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. ويشكل من رئيس ويجوز ان يكون له نائب او أكثر يصدر بتعيين كل منهم وتحديد درجته مرسوم، وعدد كاف من العاملين والخبراء في التخصصات المختلفة.

تضع اللائحة التنفيذية للقانون شروط وضوابط الخبرات التي تتطلب توفرها فيمن يتولى المسؤولية في الجهاز.

مادة 2

يتولى الجهاز بالتنسيق مع الوزراء المعنيين كل في اختصاصه معاونتهم في متابعة اداء وزاراتهم والجهات الحكومية التابعة لها في تنفيذ القوانين واللوائح والتزامها في أداء أعمالها بتنفيذ السياسة العامة للدولة وفقا لبرنامج عمل الحكومة وله على وجه الخصوص متابعة قيام الجهات المشار إليها بمباشرة اختصاصها فيما يلي:

● متابعة تنفيذ قرارات رئيس مجلس الوزراء وقرارات مجلس الوزراء لدى الجهات المعنية وإعداد تقارير دورية بشأن الموقف التنفيذي لكل منها والتنسيق مع هذه الجهات بغرض التأكد من تحقيق هذه القرارات الأهداف المنشودة منها واقتراح ما يلزم في هذا الشأن.

● متابعة تنفيذ القرارات الوزارية بمعرفة الوزارات المعنية والجهات التابعة لها واعداد تقرير دوري بشأن الموقف التنفيذي لكل منها والملاحظات الخاصة بجودة الأداء من عدمها ومن ثم العرض على الوزير المختص بما يلزم لتحقيق الاهداف المنشودة من قراراته داخل الوزارة او الجهة التابعة له.

● متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات الحكومية داخل كل وزارة او جهة حكومية بالتنسيق مع هذه الجهات وفي ضوء البرنامج الزمني المعتمد للتنفيذ والعرض على الوزير المختص بالمقترحات اللازمة للإسراع في إنهاء هذه المشروعات.

● وضع نظم لاستطلاع الرأي العام في مستوى الاداء الحكومي وسبل الارتقاء به.

● دراسة تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين عن نتائج الفحص والمراجعة السنوية للجهات التي تخضع لرقابة الديوان او جهاز المراقبين الماليين طبقا لقانون إنشائهما أو طبقا لقانون حماية الأموال العامة بالتعاون مع هذه الجهات واقتراح الآليات والتوصيات المناسبة لمعالجة هذه الملاحظات والعمل على تلافيها مستقبلا.

● دراسة تقارير إدارة رقابة التوظيف والأداء التابعة لديوان الخدمة المدنية ومتابعة الجهات الحكومية في تحسن الأداء الحكومي طبقا للقانون والنظم المعمول بها.

● دراسة القرارات والملاحظات والتوصيات التي تصدر من مجلس الامة بشأن بناء على اقتراح رئيس الجهاز بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نظام عمل الجهاز مبينا به وسائل وأدوات الجهاز لمباشرة اختصاصاته واستيفائه ما يحتاج اليه من بيانات أو دراسات متعلقة بأعماله من الوزارات وجميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، ويكون للجهاز في سبيل مباشرة اختصاصاته ما يلي:

● الاتصال بالوزارات والجهات ذات الشأن للحصول على المعلومات والبيانات والدراسات.

● استطلاع رأي المختصين بكل الجهات الإدارية وغيرها في خصوص القرارات التي يتولى متابعة تنفيذها.

وعلى هذه الجهات التعاون والتنسيق مع الجهاز في هذا الشأن.

مادة 4

يتولى رئيس الجهاز إدارة أعمال الجهاز وتصريف شؤونه وتمثيله في علاقاته بالغير وتكون له السلطات والصلاحيات المقررة للوزير في شؤون الجهاز وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قام من أجله وله على الأخص:

● تشكيل ما يحتاج إليه الجهاز من فرق عمل أو لجان دائمة أو مؤقتة ويحدد اختصاصاتها.

● تصريف شؤون الجهاز المالية والإدارية والفنية ووضع اللوائح المالية والوظيفية والإدارية اللازمة لأعمال الجهاز وفق أحكام القوانين السارية.

● الاستعانة بمن يراه من المختصين وذوي الكفاءة والخبرة سواء في الجهاز الحكومي أو خارجه لأداء أعمال الجهاز.

● التنسيق مع وزير المالية لتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للجهاز، وتدرج هذه الاعتمادات في الباب الخامس بميزانية مجلس الوزراء.

مادة 5

يرفع الجهاز إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء تقريرا سنويا عن أعماله وما تكشف له من مخالفات والإجراءات والاقتراحات المطلوب اتخاذها للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي.

مادة 6

يلغى المرسوم رقم 346 لسنة 2007 بإنشاء جهاز متابعة الأداء الحكومي.

مادة 7

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون رقم (....) لسنة 2019 في شأن جهاز متابعة الأداء الحكومي على ما يلي:

أنشئ جهاز متابعة الأداء الحكومي بمرسوم رقم 346 لسنة 2007 متبنيا رؤية «الارتقاء بالأداء الحكومي»، حيث هدف الجهاز بشكل عام من خلال متابعته لأداء الجهات الحكومية إلى تطوير الأداء ومحاربة مظاهر الخلل والقصور بجميع صوره وأشكاله سعيا للوصول إلى جهاز إداري قوي قادر على تلبية احتياجات المواطنين ملتزما باللوائح والقوانين مواكبا للتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة في أداء أعماله، كما سعى إلى وضع توصياته بالحلول والمقترحات التي قد تساعد على معالجة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الجهاز الإداري في الدولة ليشعر معها المواطن أن للحكومة جهازا يتابع تحقيق مصالحه من خلال مبادئه المعلنة كتطبيق مبدأ الشفافية، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وأهمية المساءلة واحترام القانون، وتعزيز قيم النزاهة في الجهات الحكومية.

لذا، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون في شأن جهاز متابعة الأداء الحكومي لتعزيز وتفعيل دور الجهاز وللحصول على أداء أفضل في متابعة الأدوار والأداء الحكومي لمزيد من الاستفادة للدولة وأجهزتها.

حيث جاءت الإضافة في المادة 1 «تضع اللائحة التنفيذية للقانون شروط وضوابط الخبرات التي تتطلب توافرها فيمن يتولى المسؤولية في الجهاز» من أجل تدعيم القيادات العاملة في الجهات وفق أسس وخبرات متخصصة.

وقد جاءت عدة إضافات للمادة 2 في البند رقم 5 و6 و7 وهي لدراسة جهاز متابعة الأداء الحكومي لتقارير وقرارات وملاحظات وتوصيات جهات أخرى رقابية ـ كجهاز المراقبين الماليين وإدارة رقابة التوظيف والأداء التابعة لديوان الخدمة المدنية ومجلس الأمة ـ للاستفادة منها في أداء دورها.

كما أضيف البند رقم 9 لتولي الجهاز الإدارة والإشراف وتنفيذ برنامج «جائزة التميز الإداري» السنوية من أجل تطوير الأداء الإداري للجهات الحكومية وفقا للمعايير الدولية في التميز الإداري ولخلق حالة تنافس إيجابي ترتقي بالأداء الحكومي.

وجاءت إضافة على مادة 5 برفع الجهاز لتقريره السنوي لمجلس الأمة إلى جانب مجلس الوزراء وذلك لتحقيق الدور الرقابي للمجلس ما يساهم في الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي.